



اتفقت السودان وجنوب أفريقيا أمس، على تشكيل لجنة لمتابعة إنفاذ اتفاقية السلام الشاملة تضم في عضويتها المؤتمر الوطني والحركة الشعبية وممثلاً عن جنوب أفريقيا، في حين أكد الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة السودانية العميد محمد الأغيش أن عمليات التمشيط في ولايات دارفور لا تتعارض مع ما تسعى إليه الحكومة من تفاوض وإنفاذ ترتيبات عملية السلام في

دارفور، فيما ردت المحكمة الدستورية دعوى ضد وزير المالية والعدل.

وقال الرئيس السوداني عمر البشير في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نظيره الجنوب أفريقي ثابو مبيكي الذي اختتم أمس زيارته للبلاد، إن اتفاقية السلام تسير بخطى ثابتة لكنها تأخرت في إنفاذ قضيتي أبيي وترسيم الحدود، وأضاف أن طرفي نيفاشا تقدما بشكل جيد في تنفيذ اتفاق أبيي من خلال خارطة الطريق، كما أن ترسيم الحدود سيكتمل بعد نهاية موسم الخريف، وأكد أن الانتخابات ستنظم في موعدها، وأن تقرير مصير جنوب السودان سيتم عام 2011.

من جهته، أكد مبيكي أن جنوب أفريقيا تقف إلى جانب السودان في حل مختلف القضايا العالقة.

وقال الأغيش إنه لا بد للقوات المسلحة أن تؤمن الطرق وتصل لمعازل المجموعات التي تقوم بعمليات السلب والنهب، وإن التمشيط شمل ولايتي شمال وجنوب دارفور، مشيراً إلى أن القوات المسلحة تتحرك وفقاً لما يجري على الأرض.

وجدد حزب الأمة القومي دعوته إلى عقد مؤتمر لمناقشة سبل الاستقرار وتحقيقه عبر دول الجوار، وأوصى بإعطاء الأولوية لحل أزمة دارفور، ودعت مساعد أمين عام الحزب مريم الصادق المهدي عقب لقاء بين زعيم

الحزب الصادق المهدي والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أشرف قاضي إلى ضرورة عقد المؤتمر لتناول قضايا الحريات والانتخابات.

وأعرب قاضي عن أمله في إجراء الانتخابات في موعدها، حسبما نصت اتفاقية السلام الشامل. وأكد دعم ومساندة شريكي نيفاشا -المؤتمر الوطني، الحركة الشعبية- لتنفيذ الاتفاقية، وقال إن الحدود الفاصلة بين الشمال والجنوب جاهزة للتبرسيم، وإنه اطمأن على انسحاب القوات من الشمال والجنوب، وتنشيط بروتوكولات أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

وفي سياق متصل، ذكرت صحيفة "الأحداث" أن السكرتير العام للحزب الشيوعي محمد إبراهيم سيغادر غدا إلى أسمرأ بعد تلقيه دعوة من الرئيس الإريتري أسيااس أفورقي لإجراء مشاورات تتصل بالأوضاع في البلاد وتركز على دارفور، وقالت مصادر موثوقة إن أفورقي بدأ مشاوراته مع قادة الأحزاب الفاعلة بدعوة زعيم حزب الأمة الذي أنهى زيارة إلى أسمرأ.

من جهة أخرى، أصدرت المحكمة الدستورية قراراً بشطب الدعوى الدستورية التي أقامها ممثلون لعدد من الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني ضد وزير المالية والعدل بشأن عدم دستورية بعض النصوص التشريعية في قوانين ضريبة الدخل وضريبة المبيعات ولائحة التقاضي أمام المحكمة الدستورية ورسوم تسجيل الأراضي.

وقال الطاعنون إن هذه النصوص تتعارض مع دستور السودان لسنة 2005م، وأكدت المحكمة برئاسة القاضي عبد الله الأمين البشير أنها لا تهدر حق الطاعنين الدستوري في التقاضي والملكية الفكرية والحيازة، وقررت شطب الدعوى برسومها